

القسم الأول: نظرة عامة على الأداء الإقتصادي و المالي (تابع)

يوليو-سبتمبر	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧
يوليو-سبتمبر	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧
يوليو-سبتمبر	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	٢٠١٠/٠٩	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧
هـ. مؤشرات المالية العامة^{١٢}							
١- قطاع الموازنة العامة (بالمليون جنيه)^{١٣}							
إجمالي الإيرادات	٥٨,٦٣٤	٥٠٥,٤٩٩	٣٥٠,٣٢٢	٣٠٣,٦٢٢	٢٦٥,٢٨٦	٢٦٨,١١٤	٢٢١,٤٠٤
إجمالي المصروفات	١١٧,٢٣٦	٦٨٩,٣٢٧	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٩٢	٤٠١,٨٦٦	٣٦٥,٩٨٧	٢٨٢,٢٩٠
العجز الأولي ^{١٤}	٢٢,٥١٣	٣,٩٩٩	٩٢,٧٢٤	٦٢,٢٦٤	٤٩,٣٨٣	٢٥,٧٠٥	١٩,٠١٦
العجز النقدي ^{١٥}	٥٨,٦٠٢	١٨٣,٨٢٨	٢٣٧,٨٦٥	١٦٧,٣٧٠	١٣٦,٥٨٠	٩٧,٨٧٢	٦٠,٨٨٦
العجز الكلي	٥٩,٨٨٧	١٨٦,٠٤٥	٢٣٩,٧١٩	١٦٦,٧٠٥	١٣٤,٤٦٠	٩٨,٠٣٨	٦١,١٢٢
٢- قطاع الموازنة العامة^{١٦} (معدل نمو سنوي)							
إجمالي الإيرادات	١٥.٧	٢٧.٠	١٥.٤	١٤.٥	-١.١	-٥.١	٢٧.٦
الإيرادات الضريبية	-٠.٨	٣٤.٤	٢١.١	٨.٠	١٢.٧	٤.٥	٢٠.٠
الإيرادات غير الضريبية	٧٨.٦	١٢.٠	٣.١	٣١.٤	-٢٥.٠	-١٨.٢	٢٧.٨
إجمالي المصروفات (ومنها):	١٥.٧	١٠.٩	٢٤.٩	١٧.٢	٩.٨	٤.١	٢٤.٥
الأجور وتعويضات العاملين	٣٨.٥	١٩.١	١٦.٤	٢٧.٦	١٢.٨	١٢.١	٢٠.٥
الفوائد المدفوعة	١٨.٤	٢٠.٤	٤٠.٧	٢٢.٨	١٧.٦	٣٧.٠	٥.٩
٣- قطاع الحكومة العامة (مليون جنيه)^{١٧}							
إجمالي الإيرادات	--	--	--	٣٤٨٨٦٤	٣٠٢,٠١٠	٣٠٣,٣٧٤	٢٨٨,٥٤٤
إجمالي المصروفات	--	--	--	٥١٦٤٢٢	٤٤٠,٤١١	٣٩٦,٦٩٣	٣٥٦,٩٤٢
العجز الكلي	--	--	--	١٦٥٦٩٢	١٣٤,١٣٨	٩٨,٧٩٦	٧٢,٣٧٨
٤ - نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي^{١٨}							
قطاع الموازنة العامة^{١٩}							
إجمالي الإيرادات	٢.٩	٢٤.٧	٢٠.٠	١٩.٣	١٩.٣	٢٢.٢	٢٧.١
الإيرادات الضريبية	١.٩	١٧.٥	١٤.٣	١٣.٢	١٤.٠	١٤.١	١٥.٧
الإيرادات غير الضريبية	٠.٩	٧.٢	٥.٧	٦.١	٥.٣	٨.١	١١.٤
إجمالي المصروفات (ومنها):	٥.٧	٣٣.٦	٣٣.٥	٢٩.٩	٢٩.٣	٣٠.٣	٣٣.٧
الأجور وتعويضات العاملين	٢.٢	٨.٣	٨.٢	٧.٨	٧.٠	٧.١	٧.٣
الفوائد المدفوعة	١.٨	٨.٩	٨.٤	٦.٦	٦.٢	٦.٠	٥.١
العجز الأولي ^{٢٠}	١.١	٠.٢	٥.٣	٤.٠	٣.٦	٢.١	١.٨
العجز النقدي ^{٢١}	٢.٩	٩.٠	١٣.٦	١٠.٦	١٠.٠	٨.١	٦.٦
العجز الكلي	٢.٩	٩.١	١٣.٧	١٠.٦	٩.٨	٨.١	٦.٩
الحكومة العامة^{٢٢}							
العجز الأولي ^{٢٣}	--	--	--	٤.٦	٤.٢	٣.٠	٢.٧
العجز الكلي	--	--	--	١٠.٥	٩.٨	٨.٢	٦.٩

المصدر: وزارة المالية

-- بيان غير متاح.

* بيان مبدئي، أرقام معدلة.

١/ تعكس بيانات الموازنة وفقاً للقانون رقم ١٩ لشهر يونيو عام ٢٠١٣، والتي تتضمن أثر الإجراءات الإصلاحية على جانبي الإيرادات والمصروفات. إلا أنها لا تشمل مبلغ ٢٩.٧ مليار جنيه قيمة الاعتماد الإضافي الذي تم إقراره بموجب القانون رقم ١٠٥ لشهر أكتوبر عام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاعتماد الإضافي ليس له تأثير على العجز الكلي للموازنة العامة نتيجة زيادة المصروفات والإيرادات بنفس المبلغ.

٢/ تم إعادة تويب عمليات الموازنة العامة لتتفق مع معايير صندوق النقد الدولي والمعروفة بـ GFS ٢٠٠١ (على أساس نقدي).

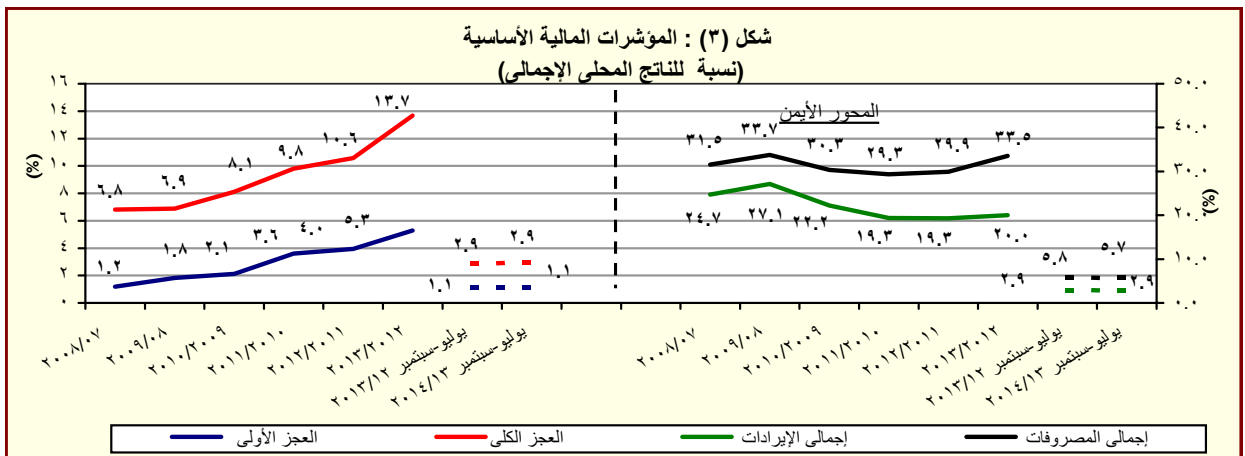
٣/ يشمل قطاع موازنة الجهاز الإداري والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٤/ العجز الكلي مخصصاً منه الفوائد المدفوعة.

٥/ العجز الكلي بدون صافي حيازة الأصول المالية.

٦/ يشمل المعاملات المالية لكل من أجهزة الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومي، وصناديق التأمين والمعاشات، ومع مراعاة إستبعاد كافة المعاملات البنائية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

٧/ قامت وزارة التخطيط بتقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ بنحو ٢٠٥٠ مليار جنيه، مقارنة بناتج محلي إجمالي معدل قدره ١٧٥٣.٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.



* بيان مبدئي، أرقام معدلة.